

موقف علماء الأزهر والزيتونة من الفكر التحديثي خلال القرن 19م

The position of Al-Azhar and Al-Zaytouna scientists toward the
modernization during the 19th century

فاطمة الزهراء رحمانى¹، محمد دراج²

¹ ط. د، جامعة الجزائر 02 أبو القاسم سعد الله، fat.histoiremoderne@gmail.com

² د. محمد دراج، جامعة الجزائر 02 أبو القاسم سعد الله، derradj2010@gmail.com

تاريخ النشر: 2020/06/28

تاريخ القبول: 2020/05/11

تاريخ الاستلام: 2020 /03/01

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى إبراز مدى استجابة العلماء في مصر وتونس لحركة التحديث التي برزت خلال القرن 19م، وذلك من خلال تسليط الضوء على ردود الأفعال المؤيدة والمعارضة لعلماء جامع الأزهر والزيتونة لكونهم يمثلون أبرز فئات المجتمع التي تؤثر في العامة. مع محاولة تقييم مصداقية تلك المواقف ومدى تأثيرها على تطور الفكر التحديثي في مصر وتونس.

الكلمات المفتاحية: علماء الأزهر؛ علماء الزيتونة؛ مصر؛ تونس؛ التحديث.

Abstract:

The study seeks to show the extent to which scientists in the Egypt and Tunisia responds to the modernization movement that have emerged in 19th Century by following the Pro and oppositions reactions of El Azhar and Zaytouna scientists as they represent the most prominent society groups that affect the public. In addition, it attempted to assess the credibility of those positions and their impact on the development of modernist thinking in Egypt and Tunisia.

Keywords: El Azhar scientists; Zaytouna scientists; Egypt; Tunisia; modernization

مقدمة

عرفت مصر وتونس خلال القرن 19م مرحلة جديدة من مراحل تطورها التاريخي، إذ شهدت كل منهما تجربة تحديثية مست جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. حيث ظهرت لأول مرة بشكل خاص نظاما قانونية جديدة كالدستور والبرلمان، وأخرى اقتصادية كالمصارف والشركات، ولأول مرة؛ تطرح فكرة الوطن وحب الوطن بالمعنى القومي الحديث الذي يقوم على التعصب لمساحة محدودة من الأرض. كما ظهر لأول مرة الاهتمام بالمرأة وتعليمها، والاهتمام بالعلم والعلوم، واقتناء الكتب وإنشاء المدارس والكليات العلمية والحربية، وإرسال البعثات في مقابل استقدام الأجانب ذوي الخبرات العسكرية أو العلمية، دون أن ننسى تلك الحركة التي عرفت نشاطا كبيرا والمتمثلة في حركة الترجمة.

ولكن هذه التجربة الجديدة لم تسر في خطوات سلسلة وسريعة، إذ اصطدمت بإحدى أهم القضايا والإشكاليات ولعل أبرزها قضية الصراع بين كل ما هو قديم وتقليدي من جهة؛ وبين الجديد والمستحدث من جهة ثانية. وقد ظهر ذلك من خلال موقف كل من علماء الأزهر بمصر وعلماء الزيتونة بتونس، حيث برزت مواقف مؤيدة وأخرى معارضة من طرف هذه الفئة للتجربة التحديثية التي تبنتها كلا الدولتين.

ومن الطبيعي أن نجد مثل تلك المواقف من قبل علماء هذين المؤسستين الاسلاميتين، للمكانة الاجتماعية والدينية والعلمية وحتى السياسية التي كانوا يتمتعون بها في المجتمع. فلطالما لعبوا دورا كبيرا في تبصير المسلمين بشؤون دينهم وإحيائهم لشعائره. كما تولوا بحكم مؤهلاتهم الدينية والعلمية الوظائف الروحية والعبادة كالإمامة والخطابة، والوظائف التشريعية كالإفتاء والقضاء، ووظائف التعليم والإرشاد كالتدريس في الجوامع والمساجد.

زيادة على ذلك؛ فإنّ الفكر التحديثي الذي دخل الى مصر وتونس خلال القرن 19م، هو فكر جديد لم يألفه علماء الأزهر والزيتونة من جهة؛ ولم يكن نابعا من الداخل بقدر ما كان نتيجة للمؤثرات الغربية التي انتشرت بشكل كبير في المجتمع المصري والتونسي من جهة أخرى، ومن هنا تباينت المواقف بين مؤيد ومعارض.

وبناء على ما ذكرنا جاءت دراستنا هذه موسومة بعنوان: "موقف علماء الأزهر والزيتونة من الفكر التحديثي خلال القرن 19م"، والذي سنحاول من خلاله تسليط الضوء على مدى تفاعل علماء الأزهر والزيتونة

في كل من مصر وتونس مع الفكر الغربي الوافد إليهم خلال القرن 19م والمتمثل في التحديث، خاصة وأنّ هذه الفئة كانت على رأس النخبة المثقفة في المجتمع المصري والتونسي، والتي بدورها قادرة على التأثير في العامة أكثر من غيرها، بل والتأثير في سير العملية التحديثية التي شهدتها البلاد.

ومن هنا نطرح الإشكال الآتي: ما مدى تفاعل علماء الأزهر والزيتونة مع التحديث؟ وهل برز موقفهم بناء على غيرتهم على الاسلام ومحاولة الخروج من الأزمات، أم أنّها مجرد مواقف تخضع لمصالحهم الخاصة، فإذا كانت تعيقهم عن المحافظة عن حصولهم على الوظائف والنفوذ فإنّهم يعلنون عن رفضهم القاطع للتحديث. وإذا كان العكس فإنّهم يؤيدونه؟

وللإجابة على هذا التساؤل حددنا لهذا الموضوع ثلاثة عناصر نرجو منها أن تميّط اللثام على بعض الإشكاليات والقضايا، حيث ركزنا في البداية على أهمية جامع الأزهر والزيتونة الدينية والعلمية باعتبارهما مؤسستين إسلاميتين عريقتين منذ العهد الإسلامي، تخرج منها العديد من العلماء ذوي الكفاءات والمؤهلات. ثم حاولنا رصد المواقف المؤيدة لكل من علماء الأزهر والزيتونة من التجربة التحديثية التي عرفتها مصر وتونس خلال القرن 19م، لنتتبع فيما بعد المواقف المعارضة لهذه الفئة في ذات البلدين وذات القرن، مع تسليط الضوء على أشهر الأسماء التي كان لها دور كبير في التأثير على حركة في مصر وتونس.

1. مكانة جامع الأزهر والزيتونة الدينية والعلمية

يحتل جامع الأزهر في مصر وجامع الزيتونة في تونس مكانة خاصة في العالم الإسلامي باعتبارهما أكبر وأقدم المؤسسات الدينية والتعليمية التي ما تزال إلى اليوم تعمل على تخريج عدد كبير من العلماء ذوي الخبرة والكفاءة التي تمكنهم من نشر الثقافة الإسلامية والعلوم الفقهية والمعرفة في شتى أنحاء العالم.

1.1 جامع الأزهر:

تبوأ جامع الأزهر عبر عصور تاريخه الطويلة مكانة كبيرة في مصر والعالم الإسلامي لاسيما في الفترة العثمانية. إذ برز فيها الجامع آنذاك كمؤسسة دينية وعلمية فاقت المؤسسات الأخرى المتواجدة في العالم الإسلامي. ولعلّ ذلك راجع إلى اهتمام العثمانيين بالجامع من خلال نظام الأوقاف الذي أوجدوه، والذي تم في إطاره وقف مساحات شاسعة من الأراضي والعقارات على الأزهر. كما أنّ العثمانيين دعموا دور القاهرة كمركز فكري وثقافي إسلامي، الأمر الذي أدى إلى توافد العديد من طلاب العلم والعلماء والفقهاء من مختلف ربوع العالم الإسلامي إليها⁽¹⁾

وهذا ما يؤكد الرحالة اوليا جلبي عند زيارته لمصر خلال منتصف القرن 17م حيث قال: (ليس في مصر جامع له ما للأزهر من جماعة، إذ هو واقع في عين فعل مصر، فهو مزدحم بالناس ليلا ونهارا، فلا تجد فيه موضعا للسجدة، يجتمع فيه اثنا عشر ألف طالب ليل نهار، وتطن بأصواتهم كأصوات النحل، مما يدهش الإنسان وقد انهمكوا في مباحثات علمية)⁽²⁾

أضف إلى ذلك؛ قوافل الحجيج المغاربة والأفارقة الذين كانوا يجعلون القاهرة محطة لهم من أجل الانطلاق إلى مكة والمدينة، فكان على إثر ذلك يتردد العديد من كبار العلماء المغاربة والأفارقة بصفة دورية على الأزهر، وهناك من فضل مجاورة شيوخ الأزهر والدراسة على أيديهم، وأخذ الإجازات العلمية منهم⁽³⁾.

زيادة على ذلك؛ احتضان الأزهر لسائر الاتجاهات واحترامه لكل المذاهب جعله ملاذا حصينا للتفكير ومجالا حيا للتعبير. ففيه الشافعية والحنفية والحنابلة والمالكية، ومن أجل ذلك تدفق طلاب العلم من كافة التيارات المذهبية على الأزهر، وظل أمل الدراسة والتدريس في أحد أروقه حلما يداعب خيال طلاب العلم في انحاء العالم الاسلامي⁽⁴⁾.

من زاوية أخرى؛ حظي الأزهر بنفوذ سياسي واجتماعي في مصر بشكل ملحوظ لاسيما في القرن 18م، وخاصة في فترة الحملة الفرنسية على مصر سنة 1798م. حيث تعالت من منابر الأصوات الداعية الى الجهاد والإصلاح. والتاريخ المصري شاهد على الأدوار التي لعبها علماء الأزهر في بلادهم، إذ ظهرت مواقف عديدة تكشف عن مشاركتهم الفعالة في مقاومة ظلم وطغيان المماليك طيلة القرن 18م، وفي مواجهة الاحتلال الفرنسي طيلة ثلاث سنوات وما تبعه من محاولات لتحديث الفكر المصري مطلع القرن 19م إلى غاية الاحتلال البريطاني⁽⁵⁾.

2.1 جامع الزيتونة:

لا يختلف جامع الزيتونة بتونس عن جامع الأزهر بمصر، إذ حظي هو الآخر بمكانة كبيرة في العالم الإسلامي منذ أن تأسس سنة 757م. فهو يعد من أهم المنارات العلمية التي امتد إشعاعها إلى كل البلدان الاسلامية بفضل علمائه الذين تخرجوا منه. وهو يعتبر حصنا من الحصون المتينة المدافعة عن اللغة العربية والشريعة الاسلامية الى جانب الجامع الأزهر. فدوره لا يقتصر على أداء العبادات وحسب؛ وإنما يتخطى ذلك إلى دور اجتماعي وتنموي فاعل. فمنه تخرج العلماء والفقهاء الذين استطاعوا أن يثبتوا الوجود الإسلامي في

افريقيا، ومنه تخرج رجالات الدولة كان لهم الفضل في الدعوة الى الإصلاح والقضاء على الفساد، ومنه تخرج زعماء النضال الوطني، ومنه تخرج الأدباء والمثقفين.

وللاشارة فإنّ جامع الزيتونة رغم المكانة التي حظي بها منذ نشأته إلا أنّ شأنه العلمي ارتفع بشكل كبير في اواخر العهد العثماني، وذلك عندما أصدر أحمد باي (1835 _ 1855م) في سنة 1842م قرار إعداد لائحة للمؤسسة التعليمية في الزيتونة أسست بمقتضاه نظارة علمية ومجلس رسمي جمع 30 مدرسا. وكانت النظارة تتكون من شيخ الاسلام الحنفي والباش مفتي المالكي وقاض حنفي وآخر مالكي. وكان المدرسون في المجلس ينقسمون بالتساوي بين المذهبيين. كما حدد هذا القرار توظيف ومكافأة المدرسين والموظفين بالجامع⁽⁶⁾.

وقد ظلت مكانة جامع الزيتونة العلمية تتطور خاصة في عهد الوزارة الكبرى التي تولاها خير الدين التونسي ما بين (1873 _ 1877م)، حيث عمل على إصلاح التعليم الزيتوني وعلى تطويره والنهوض بهذه المؤسسة العريقة التي تعدّ أكبر مفخرة لتونس والعالم الإسلامي⁽⁷⁾. وذلك من خلال عرضه إعادة تنظيم التعليم بجامع الزيتونة بواسطة لجنة مكونة من علماء الزيتونة ورجال الدولة لتقرير هذا النظام وتحرير فصوله. ووجد خير الدين التأييد والدعم من قبل الباي، إذ أصدر أمره عام 1875م بترتيب التعليم وسط احتفال في جامع الزيتونة المشتمل على 67 فصلا ينقسم إلى 04 أبواب تتضمن: ضبط عدد العلوم التي تدرس بالجامع، العلوم التي يبدأ بها أولا في التعليم، الكتب المقررة لكل مرحلة، كيفية التدريس بالجامع، كيفية اختيار المدرسين والشروط الضابطة لذلك، دور النظارة العلمية، شهادات حضور التلاميذ⁽⁸⁾.

2. موقف علماء الأزهر والزيتونة المؤيد للتحديث

1.2 الموقف المؤيد لعلماء الأزهر

تبنت فئة كبيرة من علماء الأزهر الموقف المؤيد اتجاه التحديث في مصر، وذلك بعد استيعابها للأوضاع المتردية التي آلت إليها بلادهم على كافة الأصعدة أواخر القرن 18م ومطلع القرن 19م، في مقابل التطور والتقدم الذي عرفته أوروبا آنذاك في مختلف المجالات. إذ سعى هؤلاء العلماء إلى البحث عن أسباب تخلف بلادهم خاصة والعالم الإسلامي بوجه عام، مع محاولة فهم هذا التخلف وتفسيره، ومنه إيجاد سبيل للنهوض بالمجتمع الإسلامي.

وقد وجدوا ضالّتهم في ضرورة التغيير والتجديد في مجال الفكر والانفتاح على آفاق جديدة، شريطة أن يتلاءم مع تعاليم الشريعة الإسلامية. وبطبيعة الحال ظهرت جهود ومبادرات كثيرة من قبل علماء الأزهر أشادت بالتحديث؛ بل وكانت عناصر فعالة ومؤثرة في التجربة التحديثية التي عرّفها مصر في عهدي محمد علي باشا (1805_ 1848م) والخديوي إسماعيل باشا (1863_ 1879م).

ويمكن في هذا الشأن؛ ذكر الشيخ الأزهرى حسن العطار (1766_ 1835م) الذي يعدّ أول من نادى بتغيير كتب الأزهر وإصلاح برامجه وإدخال العلوم الحديثة فيه، ومن أوائل من نهوا محمد علي باشا إلى ضرورة استحداث نظام البعثات العلمية إلى أوروبا⁽⁹⁾. كما كان من بين العلماء الذين أشادوا بالطب الحديث واعتماده في مصر، فقد عدّه مصدر من مصادر تقدم الإنسانية. ليس هذا وحسب؛ بل وأكدّ اعتزازه وفخره بإتاحة الفرصة لطلاب الأزهر في أن يكونوا طلابا في مدرسة الطب أول ما تم إنشاؤها⁽¹⁰⁾.

وهذا شيخ آخر من أكبر علماء الدين وهو المفتي الشيخ أحمد التميمي، الذي رأى في العلوم الحديثة وسيلة فعالة لتغيير الواقع المصري من التخلف والانحطاط على عكس علوم الأزهر التي لم تعد تجدي نفعا في الإعداد للحياة والمجتمع في عصره. وما يؤكد موقفه هذا؛ نقل ابنه إلى إحدى المدارس الابتدائية الحديثة التي أنشأها محمد علي باشا⁽¹¹⁾.

ومن بين كل أولئك العلماء المؤيدين برز دور الشيخ الأزهرى رفاعه الطهطاوي (1801_ 1873م) بشكل أكبر، في الدعوة إلى تجسيد الفكر التحديثي في مصر حتى عدّ من أبرز رواده. إذ كانت آراءه وأفكاره تعدّ أول صياغة نظرية للعلاقة الجديدة بين العرب والغرب الأوروبي، فقد كان أول من وضع مقارنة عربية في العصر الحديث بين الشرق والغرب، مبرزا بوضوح جوانب تفوق هذا الأخير ومظاهر تقدمه وتحديثه، ومؤكدا أهمية ما أدركه من محاسن هذا التقدم ومنافع التحديث بالنسبة للمجتمعات العربية الإسلامية⁽¹²⁾.

وقد ترجم الشيخ الطهطاوي أفكاره التحديثية في مؤلفاته من جهة، والتي من أبرزها: "تخليص الإبريز في تلخيص باريز"، و"مناهج الألباب المصرية في مباحج الآداب العصرية" و"المرشد الأمين للبنات والبنين". وتولي عدّة مناصب في الدولة من جهة أخرى. مثل توليه مهمة الإشراف على بعض المدارس كمدرسة الألسن، بالإضافة إلى الإشراف على العديد من الصحف والمجلات مثل صحيفة الوقائع المصرية فيما بين (1841_1850م)، مجلة روضة المدارس بين (1871_1873م). كما تولى وظيفة مترجم، مما سمح له بنقل العديد من المؤلفات الأجنبية إلى اللغة العربية. بالإضافة إلى مهام أخرى مثل: تفتيش عموم مكاتب الأقاليم،

نظارة الكتبخانة الافرنجية ومخزن عموم المدارس وتفتيش المدارس، نظارة الهندسة الملكية والعمارة، تفتيش مصلحة الأبنية وغيرها⁽¹³⁾.

زيادة على ما سبق؛ ساهم العديد من علماء الأزهر في التجربة التحديثية في مصر، من خلال توليهم النظارة والتدريس بمكاتب المبتديان. بالإضافة إلى المساهمة برصيدهم اللغوي من أجل تصحيح الترجمات عن المؤلفات الأجنبية، (فكانوا أول من عقد الصلة بين لغة العرب القديمة وعلم الغرب الحديث)⁽¹⁴⁾. ولم يقتصر ذلك على مشايخ الأزهر فقط؛ بل تعدى إلى طلبة الأزهر الذين درسوا في المدارس الحديثة التي أنشأها كل من محمد علي باشا والخديوي إسماعيل مثل مدرسة الطب والمهندسخانة وغيرها.

علاوة على ذلك؛ كان العديد من علماء الأزهر وطلبته من ضمن المبعوثين الذين تم إيفادهم إلى أوروبا منذ سنة 1811م، وكان لهم فضل كبير عند عودتهم إلى مصر، من أبرزهم: **بيومي أفندي** مؤلف كتب الجبر و**إبراهيم أفندي رمضان** مؤلف كتب الهندسة الوصفية، و**محمد علي باشا البقلي** الحكيم مؤلف كثير من الكتب الطبية، و**أحمد أفندي الرشيدي** مؤلف المادة الطبية وغيرهم⁽¹⁵⁾.

وبناء على ذلك؛ كان لعلماء الأزهر وطلبته فضل كبير في التجربة التحديثية، فقد كانوا يمثلون مدرسة جديدة قائمة على ثقافتين (ثقافة الأزهر القائمة على التخريج والنقاش والجدل، وثقافة الغرب القائمة على التفكير الحر والنظرة الجديدة إلى الحياة)⁽¹⁶⁾.

2.2 الموقف المؤيد لعلماء الزيتونة

رحب العديد من العلماء التونسيون بالتحديث في بلادهم على كافة الأصعدة. وذلك نتيجة لإدراكهم للفارق بين أوروبا التي كانت تعيش التقدم والتطور، وبلادهم التي شهدت انحطاطا وتخلف في كافة الميادين من جهة، خاصة وأنّ البعض من العلماء من أتيحت له فرصة الإطلاع على بعض ملامح الحضارة الغربية إثر زيارته للعديد من المدن الأوروبية. ومن جهة أخرى؛ اقتنع العلماء التونسيون بضرورة التحديث والتغيير، لمواكبة متطلبات العصر لاسيما إذا كان ذلك يتلاءم والشريعة الإسلامية. وقد أعرب العلماء التونسيون عن تأييدهم للتجربة التحديثية في بلادهم، بعد أن وعوا أهمية هذه الأخيرة في انتشال البلاد التونسية من التدهور الذي ظلت تعاني منه منذ مدة طويلة، ومسايرة متطلبات العصرية.

وبناء على ذلك؛ لمعت أسماء كثيرة من الوسط العلمي نادت بضرورة التحديث، ولأنه لا يسع الباحث ذكرها جميعا تم الاختصار على أهمها، فعلى سبيل المثال نجد الفقيه محمد بن سلامة (ت 1850م) الذي يعدّ من أهم المنحازين إلى أحمد باي وسياسته التحديثية، إذ دافع عن فكرة تأسيس جيش نظامي على الطريقة الغربية وعلى ضرورة الاقتباس عن الحضارة الأوروبية الحديثة سواء أكان ذلك في اللباس أو الرتب العسكرية أو حتى اللغة الأجنبية _الفرنسية خاصة _ مستدلا في ذلك بشواهد تاريخية إسلامية⁽¹⁷⁾. فضلا عن إنجازاته لمؤلف عنوانه ب: "العقد المنضد في تاريخ الباشا أحمد. الذي ضمنه أخبارا متنوعة عن تونس في عصره من جهة؛ وإنجازات أحمد باي من جهة أخرى⁽¹⁸⁾.

من الشخصيات الدينية والعلمية التي شكلت سندا قويا للحركة التحديثية في عهد أحمد باي الشيخ إبراهيم الرياحي (ت 1850م)، ويظهر ذلك من خلال مساهمته في إدارة والتدريس بمدرسة باردو الحربية سنة 1840م. بالإضافة إلى مباشرته للنظارة والتدريس بجامع الزيتونة بعد أن وضع أحمد باي ترتيبات تنظيمية وإصلاحية لهذا الجامع.

ويشاركه في ذلك الشيخ محمود قبادو (1815 _ 1871م)، الذي دعا إلى تحرير الفكر من قيود التقاليد الموروثة التي حالت دون التقدم، فشجع على اقتباس العلوم الحديثة وتأسيس المدارس التي تعلم هذه الأخيرة بفروعها، وتركز إدارة مركزية للتكيف مع النماذج الأوروبية، وخلق نظام تعليمي جديد طبقا للمعايير الأوروبية⁽¹⁹⁾.

علاوة على ذلك؛ دعا الشيخ قبادو إلى جانب إعادة قراءة الشريعة الإسلامية طبقا لما تقتضيه الحياة العصرية، لأنه حسب وجهة نظره، فإن تجديد الدين لا يعني إبطال وإلغاء تعاليم الشريعة الإسلامية، وإنما يعني تخليصها من الطقوس الفارغة والمشوهة للإسلام. وقد عبّر عن أفكاره وآرائه تلك من خلال انضمامه إلى الهيئة التدريسية للمدرسة الحربية الجديدة بباردو، وتدريسه بجامع الزيتونة، وتولييه خطة الإفتاء. والأكثر من ذلك؛ نظم له ديوان شعر مدح فيه السياسة التحديثية التي قادها بابايات تونس، وإشاداته بعهد الأمان وغيرها⁽²⁰⁾.

ومن العلماء المؤيدين أيضا للتحديث؛ الشيخ محمد بيرم الخامس (1840 _ 1889م) الذي مكّنه الإطلاع على العديد من المؤسسات العصرية القائمة في البلدان الأوروبية وفي إسطنبول، من خلال أسفاره الشخصية والبعثات الدبلوماسية⁽²¹⁾، من المشاركة الفعالة في التجربة التحديثية التونسية حتى أصبح من أبرز روادها. فقد ساهم في إرساء العقلية المؤسساتية المرتكزة على البرامج الواضحة والقوانين المنظمة للعمل، من

خلال ترأسه لجمعية الأوقاف والمطبعة الرسمية والتحرير في جريدة الرائد. إذ عمل على تنظيم الوظائف داخل تلك المؤسسات عبر إرساء تراتيب داخلية لكل منهما، والشروع في تكوين الإداريين والفنيين المختصين في ميدان الطباعة والصحافة والترجمة وتصليح الآلات وغيرها من التقنيات الحديثة التي تتطلبها هذه الصناعة الجديدة (22).

وفي نفس السياق؛ عمد الشيخ بيرم الخامس إلى تحليل الواقع المالي لتلك المؤسسات وتقديم الحلول العملية، لانتشالها من التدهور المستمر من سنوات عديدة. ولم يقف الشيخ عند هذا الحد؛ بل انضم إلى أعضاء اللجنة التي وقع انتخابها لتنظيم وإصلاح التعليم بجامع الزيتونة حتى يقدر على مواكبة التطورات الحاصلة ويستفيد من العلوم الحديثة (23).

يعدّ الشيخ سالم بوحاجب (1827_1924م) أحد أعلام جامع الزيتونة الذين أعربوا عن تأييدهم لحركة التحديث؛ بل وساهموا فيها بشكل كبير، لاسيما في المجال القضائي والتعليمي. إذ لعب دورا متميزا في مجالس الأحكام الصادرة عن قانون عهد الامان، فانتخب عضوا في المجلس الأكبر ثم عضوا في اللجنة المكلفة بتفقد مجالس الاحكام (24). كما شارك في لجان إصلاح التعليم الزيتوني، وفي تأسيس المدرسة الصادقية عام 1875م ووضع قانونها الأساسي.

ومن الطبيعي أن ينخرط هذا الشيخ في التجربة التحديثية، كونه زار اسطنبول رفقة خير الدين سنة 1871م، وأقام في إيطاليا لمدة 6 سنوات بصفته مساعدا للجنرال حسين في القضية التي رفعتها الحكومة التونسية ضد نسيم شمامة اليهودي، أين تعلم اللغة الإيطالية، وزار كذلك أثناء إقامته بالخارج معرضا في باريس، وساهم ذلك في توسيع نظرتة وتعميق رؤيته (25).

علاوة على بوحاجب؛ نجد أيضا الشيخ أحمد بن الخوجة (1830_1896م) شيخ الإسلام في عهد الوزير الأكبر خير الدين، والذي حاول إضفاء الشرعية الدينية على أعمال هذا الأخير، والبرهنة على أن الإسلام دين تقدم يتماشى مع الحضارة الأوروبية الحديثة، وذلك من خلال تأليفه لرسالتين؛ الأولى تحمل عنوان: "الصبح المبين عن معروضات خير الدين"، والثانية عنوانها: "كشف اللثام عن محاسن الاسلام"، ولم يكتف عند هذا الحد؛ بل سعى إلى تلقين أبنائه الستة العلوم الحديثة (26).

رغم الموقف التأييدي لأغلب علماء تونس اتجاه الحركة التحديثية؛ إلا أنّ بعض المؤرخين مثل "أرنولد قرين" بين في دراسته (27) أن انخراط العلماء في المشروع التحديثي لم يكن نتيجة قناعة شخصية لهؤلاء بالتحديث؛ وإنما كان نتيجة غايات وأهداف ذاتية بالأساس أبرزها الحصول على عدد أكبر من الوظائف والامتيازات.

بالإضافة إلى (ارتباط الأسر العالمية بالبايات والمخزن وتأييدهم لأنّهم هم الذين منحهم الثروة التي يمتلكونها. فمشاركة العائلات الحنفية العالمية في المجالس المنبثقة عن الدستور كأسرة بيرم وبن الخوجة والبارودي، كانت شديدة الارتباط بالمخزن وسياسته. ونفس الشيء بالنسبة إلى بعض العائلات المالكية العالمية، كعائلة النيفر التي شاركت في هذه المجالس لارتباطها بالسلطة السياسية، التي أغدقت عليها العديد من الامتيازات والإحسانات والهبات، مما جعلها تتبنى سياسته ومنها المجالس لأنها تعتبر نفسها مدينة لها بالوجاهة الاجتماعية) (28).

وتستوجب الإشارة؛ إلى أنّ انخراط العديد من العلماء التونسيون في التحديث، جاء نتيجة لسياسة الوزير الأكبر خير الدين القائمة على منح العديد من الامتيازات والوظائف الهامة للعلماء، وهذا ما لم تتمكن الحكومة المصرية أن تفعله أثناء تجربتها التحديثية اتجاه المؤسسة الدينية. حيث حدّت من استقلاليتها وهمشتها في الوقت الذي أعطت الأولوية للمدارس الحديثة، الأمر الذي دفع بالكثير من العلماء المصريين إلى إعلانهم للرفض والمعارضة للتحديث.

3. موقف علماء الأزهر والزيتونة المعارض للتحديث

1.3 الموقف المعارض لعلماء الأزهر

كان في الأزهر العديد من العلماء المحافظين، والذين مال الفكر عندهم نحو التشدد والانتواء على الذات، ظنا منهم أنّ ذلك سيحافظ على السمات الأساسية للدين من جهة، ويمنع دخول أي أفكار مغايرة قد تهدم مقومات الاسلام، وتفقد المجتمع مميزاته التي حافظ عليها طيلة الحكم المملوكي.

وعلى هذا الأساس؛ سعى العديد منهم لبعث الدين ومذاهبه وفقهه، عن طريق التعليم والتأليف والوعظ، في مقابل التنديد بكل ماهو جديد ومختلف عن المجتمع، قرر هؤلاء عدم الاستجابة لمطالب التحديث بشكل قطعي، متهمين هذه الحركة ومتبنوها بالخروج عن تعاليم الشريعة الإسلامية. كما اعتبروا أنّ أي ((محاولة للتوفيق

بين المنقول والمعقول، بين الثابت والمتغير وبين الأصل والمستحدث ضرب من البدع وخروج عن أصل الشرع الذي نزل ليعلم لكل زمان ومكان من دون تبديل أو تطوير⁽²⁹⁾.

ومن الطبيعي أن تكون الاستجابة بطيئة إن لم نقل في كثير من الأحيان منعدمة، لأن جلّ العلماء كانوا يمثلون جامع الأزهر. وهذه المؤسسة الدينية والعلمية ذات تقاليد تعود إلى ثمانية قرون، وتعتبر نفسها أمام العالم الإسلامي حارسة للدين الإسلامي والناطقة بالمذهب السني في الإسلام. ولذلك لم تفتح أبوابها بسهولة لرياح التجديد والتغيير القادمة إليها من الغرب. أضف إلى ذلك؛ أنّ علماء الأزهر كانوا يرون في الغرب العدو اللدود للإسلام فلا يجوز الاقتباس من الكافر والأخذ عنه مهما كانت الظروف. ومن هذا المنطلق؛ جاء رفضهم للتحديثات العسكرية والطبية والعلمية⁽³⁰⁾.

لكن أكثر ما أعرض عنه علماء الأزهر في التجربة التحديثية هو تحديث التعليم، أين رفضوا الإبداع في الحياة العلمية، واكتساب معارف وعلوم جديدة، واكتفوا بالدعوة إلى استيعاب الإنتاج الفكري للأجيال السابقة، والتفقه في الدين والشرع. ليس هذا وحسب؛ بل وقفوا حتى في وجه الاجتهاد على اعتبار أنّ الفكر الديني الإسلامي قد اكتمل، ولم تعد هناك ضرورة للخوض في المسائل التي سبق إليها السلف، واعتبروا أنّ كل استحداث في المجال العلمي بدعة، وخروج عن التقاليد السائدة خاصة إذا كان من عند الكفار.

ولعلّ هذا التحفظ من قبل العلماء، إنّما نابع من كون الأزهر كان يمثل المصدر الوحيد للتعليم والثقافة في البلاد المصرية ومنه تستمد هذه الأخيرة مقومات التفكير فيها، وكان له من قدمه في التاريخ وتغلغله في المجتمع المصري ما مكنه من الحياة وسط ما انتاب البلاد من عواصف الفتن. بالإضافة إلى اطمئنان المصريين إلى التعليم الذي يلقي في رحابه وحول أعمدته⁽³¹⁾.

تجدد الإشارة؛ إلى أنّ معارضة علماء الأزهر للتحديث لم تكن بسبب الدين فحسب؛ بل هناك من رفضها نتيجة لضعف دور هذه الفئة كطبقة عليا. حيث تم تصفية الزعامة الأزهرية كواسطة بين الشعب والسلطة وكطبقة عليا في المجتمع، على إثر ظهور بدائل مجتمعية ومؤسسية تحظى بالمشروعية وتعطي للدولة الجديدة شرعيتها المطلوبة، والمتمثلة في المدارس الحديثة التي أوجدت موظفو الدولة محلّوا محل علماء ومشايخ الأزهر، الأمر الذي جعل هؤلاء يفقدون نفوذهم المالي، إلى جانب فقدانهم لمناصبهم كمدرسين وقضاة⁽³²⁾.

2.3 الموقف المعارض لعلماء الزيتونة :

كما استقطبت الحركة التحديثية في تونس أنصارا ومؤيدين لها، برزت في الطرف المقابل مواقف مضادة انتشرت بكثرة، فرغم التعاطف والدعم المعنوي والمشاركة الفعالة من قبل بعض العلماء في التجربة التحديثية التونسية خلال القرن 19م، فإنّ أغلبية العلماء ممن لهم مصلحة في المحافظة على الأوضاع القائمة، قد وقفوا في وجه هذا التحديث؛ بل وعبروا عن هذا الرفض من خلال معاداتهم للتنظيمات والإحجام عن المشاركة في المؤسسات الجديدة.

ويمكن إرجاع الأسباب الخفية وراء هذا الرفض إلى اعتبار العلماء للتحديث على أنّه مستورد من الحضارة الأوروبية، وبذلك يمكن له ضرب أسس الهوية الإسلامية وزعزعة أركان المنظومة الإسلامية. ليركز في المقابل نظام علماني وضعي يعتمد أساسا على العقل والأفكار التحديثية، ويتعارض في الكثير من جوانبه مع أحكام الشريعة الإسلامية.

من جهة أخرى؛ أعرض العديد من العلماء التونسيون على التجربة التحديثية لتخوفهم من أن تؤدي الأفكار الجديدة التي سيفرضها هذا التحديث إلى صعود فئة جديدة تهدد نفوذهم ومناصبهم وامتيازاتهم، وخاصة احتكارهم للمناصب العلمية والدينية التي كانوا يتوارثونها. إذ أن هذه الأفكار الجديدة قادت إلى تغييرات في هيكل السلطة والمجتمع أدت بدورها إلى صعود فئات اجتماعية جديدة قوضت ما كان يتمتع به العلماء من صلاحيات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. وقد ظهر هذا التراجع مع بداية الحركة التحديثية التي تبناها أحمد باي، فالمدرسة الحربية التي أسسها هذا الأخير على النمط الأوروبي حدّت وبصورة غير مباشرة دور خريجي الزيتونة المتمثل في الحصول على أعلى المناصب في الدولة، حيث أصبحت من مشمولات خريجي المدرسة الجديدة (33).

زيادة على ما سبق؛ فإنّ من العوامل التي جعلت العلماء التونسيون يتخذون موقفا سلبيا اتجاه حركة التحديث، هو أنهم اعتبروها كنتيجة للضغوط الأجنبية وليس رغبة من السلطة الحاكمة، وبالتالي لم يكن تحديث المؤسسات الإسلامية للعمل والتعليم والقضاء، إلّا تنازلا لمن كان ومازال يمثل "العدو التاريخي" ويهدد دار الإسلام وخطرا على النظام الإسلامي ومؤسسته (34).

فالعلماء كانوا يرون أن الدافع الرئيسي الذي جعل الباي يخضع لتطبيق التحديث (التجربة الدستورية بشكل خاص) هو الضغوط الأجنبية التي شجعت هذه التجربة لضمان حقوق رعاياها، الأمر الذي سيؤدي إلى التدخل

في شؤون البلاد الخاصة. لذلك فإنّ المشاركة في التحديث رضوخ لمشيئة القوة الاستعمارية التي تعمل على فرض سلطتها على البلاد التونسية.

إنّ الجدير بالذكر؛ أنّ مواقف العلماء التونسيين _ باستثناء المحافظين والمتزمتين _ الراضة والمعارضة لم تكن تمس حركة التحديث بشكل قطعي وتام، وإنّما كانت محدّدة في إحدى الجوانب، لعلّ أبرزها: التجربة الدستورية. حيث أعرب بعض العلماء عن عدم موافقتهم للدستور بشكل ضمني، من خلال رفضهم للمشاركة في صياغته، والعمل في المحاكم المنبثقة عن المجلس الأكبر، بحجة أن وظيفة القاضي الشرعي لا تخول له تعاطي المسائل السياسية⁽³⁵⁾.

ولعلّ العوامل الدافعة لهذا الموقف السلبي إنّما تكمن في الغاية التي وجد من أجلها قانون عهد الأمان، والقائمة على توفير الأمان والحرية والمساواة في الحقوق للرجعية بكل أجناسها وأديانها ولغاتها، مما أدى _ في نظر العلماء المعارضين _ (إلى تجاوز فكرة الذمي وفكرة العبد أي اخترفت العلاقات العمودية المستندة إلى الهيمنة إلى العلاقات الأفقية المنتظمة تحت راية المشاركة، وفي هذا إخراج لثقافة تقليدية كانت مشدودة إلى نظم اسلامية راعت الحقوق بفكرة التراتب)⁽³⁶⁾.

من زاوية أخرى؛ رأى العلماء في قانون الدولة والمجالس المنبثقة عنه أنّه تم صياغته وفقا للقانون الفرنسي، وهذا ما أدى في نظرهم إلى اغتراب النص القانوني عن المجتمع من ناحية؛ واغترابه عن المتدينين لتنفيذه من ناحية أخرى. في الوقت الذي يجب أن يكون الدستور محلياً محض، ذلك أنّ الأفكار والمفاهيم الدستورية الجديدة الواردة عن طريق القانون الأوروبي، قد لا تتعايش مع النسق الفكري والثقافي المتعارف عليه في المجتمع التونسي؛ بل وأنّ هذا الأخير ليس مهيباً لتقبل مثل هذا التغيير على مستوى السلطات المكلفة بالنظر في شؤونهم الخاصة⁽³⁷⁾. زيادة على ذلك؛ اعتبر العلماء صياغة الدستور وإنشاء المجالس في البلاد التونسية جاء نتيجة للضغوطات الأوروبية المتزايدة والتوغل الرأسمالي الأوروبي الذي فرض تغييرا في سياسة البايات الحسينيين.

كما أنّ الذين رفضوا وقاطعوا لجنة تفسير قانون الدولة هم أصحاب المناصب الشرعية العليا، وهؤلاء يمثلون المؤسسة الدينية والتشريعية العليا. ومن زاوية الترتيب الهرمي للهياكل الإدارية والسياسية بالبلاد يعتبر أهل المجلس الشرعي أعلى مكانة من الوزراء؛ بل إن الباي نفسه ملزماً بالنزول من عرشه عند استقبالهم، وبالتالي لا يمكن أن يقبل هؤلاء بأن يكونوا تحت إمرة مصطفى خزندار ممثل السلطة السياسية داخل المجلس الأكبر

(38). بالإضافة إلى أنهم أدركوا أنّ رأيهم في اجتماع اللجنة لن يثمر أمام النظريات الجديدة التي جاء بها أعضاء اللجنة السياسيين والذي من أبرزهم خير الدين باشا (39).

على العموم؛ فإنّ الموقف الواضح الذي تبناه أهل المجلس الشرعي قد لا يرجع إلى رفض التحديث على الأقل بالنسبة لبعضهم، وإنّما عارضوا الإطار الذي وضع فيه التحديث وكيفية التطبيق. ولعلّ ما يؤكد هذا الأمر هو أنّ شيخ الإسلام محمد بيارم الرابع أحد الرافضين للمشاركة في المجلس الأكبر والمقاطعين للجنة تفسير قانون الأمان، كان من المشجعين على الإصلاح بالتنظيمات الحديثة (40).

لم تقتصر مواقف العلماء المعارضة على التجربة الدستورية فحسب؛ بل تعدّتها إلى التحديثات الاقتصادية. إذ رأى بعض العلماء أن عدم استقرار السياسة النقدية وتقلباتها بصفة مستمرة من الأمور المضرة بالاقتصاد والسكان، وأنّ الدولة وإن حققت ربحا عاجلا من وراء هذه العمليات، فقد تسببت في خسارة آجلة لان بنقص ثروة السكان.

كما لم يجد بعض العلماء في مشاريع الاشغال الكبرى من جدوى اقتصادية كبيرة، فالتلغراف لم يتجاوز حسب البعض درجة المظهر التحسيني، لأن الدولة لم تعتمد المنهج المنطقي أي التدرج في التنمية، ومعناه حسب النخبة خلق الأسس الاقتصادية والبشرية الضرورية التي تطلب بدورها التحسيني (41). وتواصل الرفض من قبل العلماء في المجال العلمي، حيث عارضوا إصلاح جامع الزيتونة وتطويره وإدخال العلوم الحديثة، مما أبقى على طرق التدريس القديمة في محتواها وأساليبها، متشبثة بالمتون والشروح والحواشي غير منفتحة على المناهج الحديثة والنظريات الجديدة.

ليس هذا وحسب؛ بل عارض بعض العلماء تأسيس المدرسة الصادقية سنة 1874م وحاولوا قبره في المهدي، حتى أنّهم أوعزوا للباي بأن مشروع هذه المدرسة سينتج له بعد حين خصوما وأعداء في شخص أبناء البلاد الذين سينشئون على مذهب الثقافة الأوروبية، ولم يكتفوا بهذا القدر؛ بل أشاعوا هنا وهناك أخبارا زائفة لتثبيت العزائم، ولتكوين فكرة عدوانية في الأوساط الاهلية للقضاء على هذا المشروع (42).

الخاتمة

مما لا شك فيه أنّ دراسة موقف المؤسسة الدينية في مصر وتونس اتجاه حركة التحديث خلال القرن 19م ليس بالأمر الهين؛ لكونه يعدّ من أهم القضايا الفكرية التي شغلت ولا تزال تشغل بال أرباب الفكر والقلم

الذين كتبوا عنها بشكل عام أو خاص. خصوصاً وأنّ الصراع التقليدي بين التيار المحافظ والتيار التجديدي لا يزال قائماً إلى يومنا هذا في ظل ظهور الفكر العلماني والثورة المعلوماتية والتكنولوجية وغيرها. لكن من خلال هذه الدراسة استخلصنا جملة من النتائج وهي كالآتي:

كانت استجابة علماء الأزهر والزيتونة لحركة التحديث في مصر وتونس بطيئة، لأنّ جلّ العلماء كانوا يمثلون مؤسسة دينية وعلمية عريقة ذات تقاليد تعود إلى أكثر من ثمانية قرون، وتعتبر نفسها أمام العالم الإسلامي حارسة للدين الإسلامي والناطقة بالمذهب السني في الإسلام. ولذلك لم تفتح أبوابها بسهولة لرياح التجديد والتغيير القادمة إليها من الغرب. أضف إلى ذلك؛ أنّ علماء الأزهر والزيتونة كانوا يرون في الغرب العدو اللدود للإسلام فلا يجوز الاقتباس من الكافر والأخذ عنه مهما كانت الظروف. ومن هذا المنطلق؛ جاء رفضهم للتحديثات العسكرية والطبية والعلمية وغيرها

في المقابل؛ خضع الموقف المؤيد لهذه الفئة لأمرين اثنين لا ثالث لهما: الأول يتمثل في مدى وعي العلماء بالانحطاط والتخلف الذي أصاب بلادهم والعالم الإسلامي بشكل عام مقارنة بالتطور والتقدم الذي وصل إليه الغرب، وبالتالي ضرورة البحث عن السبل الكفيلة بتجاوز تلك الأزمات. فاقترحوا الحلول بناء على ما شاهدوه في الغرب، مع محاولة تكييفهم لوسائل التقدم الغربية مع الشريعة الإسلامية. فكان منطلقهم في ذلك التحديث على النمط الأوروبي ولكن بمرجعيات دينية.

أما الأمر الثاني؛ فيتمثل في تأييد علماء الأزهر في مصر والزيتونة في تونس لأنّهم رأوا فيها وسيلة حقيقية للدفاع عن مصالحهم الشخصية ونفوذهم وثروتهم؛ بل وكانت في كثير من الأحيان هي التي تقدم لهم تلك المناصب والمكانة الاجتماعية المرموقة على حساب فئات المجتمع الأخرى.

ومهما يكن فإنّ الصراع بين العلماء كان أحد أهمّ العراقيل التي حالت بين نجاح التجربة التحديثية في كل من مصر وتونس. بالإضافة إلى استمرارية هذا الصراع إلى غاية اليوم بين جميع النخب التقليدية المحافظة والمناصرة للنظام القديم والمعارضة لأيّ انفتاح على الغرب؛ وبين المتنورين الذين تبنا النظام الجديد، وآمنوا بالتغيير الجذري كضرورة لتجاوز الأزمات.

الهوامش:

(1) حسام محمد عبد المعطي ، شيخ الجامع الأزهر في العصر العثماني 1532 _ 1816، مكتبة الإسكندرية، (مصر: 2016م)، ص 16.

- (2) أوليا جليبي، **سياحتنامة مصر**، ترجمة: محمد علي عوني وآخرون، تقديم ومراجعة: أحمد فؤاد متولي، دار الكتب المصرية، (القاهرة: 2003م)، ص 271.
- (3) حسام محمد عبد المعطي، المرجع نفسه، ص 18.
- (4) نفسه
- (5) سعيد اسماعيل علي، **دور الأزهر في السياسة المصرية**، مصر: دار الهلال، (مصر: 1986م)، ص 48 _ 119.
- (6) محمد العزيز ابن عاشور، **جامع الزيتونة المعلم ورجاله**، دار سراس، (تونس: 1991م)، ص 89 _ 92.
- (7) نور الدين الصغير، **إشكالية الحداثة لدى النخبتين التونسية والمصرية في القرن التاسع عشر**، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الزيتونة، (تونس: 1992-1993م)، ص 279.
- (8) نصر الدين الجويلي، **العامل الديني وأثره في الحركة الإصلاحية بتونس من أحمد باي إلى انتصاب الحماية**، أطروحة دكتوراه، الجامعة التونسية، (تونس: 1985 _ 1986م)، ص 157.
- (9) محمد عبد الغني حسن، (بدون تاريخ)، **حسن العطار**، ط 2، دار المعارق، (القاهرة: دون تاريخ)، ص 73 _ 74.
- (10) أحمد عزت عبد الكريم، **تاريخ التعليم في مصر في عصر محمد علي**، مكتبة النهضة المصرية، (القاهرة: 1938)، ص 589.
- (11) نفسه، ص 591.
- (12) محمد عمارة، **رفاعة رفاعه الطهطاوي رائد التنوير في العصر الحديث**، ط 3، دار الشروق، (القاهرة: 2007م)، ص 141 _ 142.
- (13) رزق يونان لبيب وآخرون، **تاريخ مصر بين الفكر والسياسة**، دار الكتب والوثائق القومية، (القاهرة: 2009م)، ص 34.
- (14) أحمد عزت عبد الكريم، مرجع سابق، ص 578.
- (15) نفسه، ص 580.
- (16) نفسه، ص 580 _ 581.
- (17) كريم المختار، « رأي في محمد سلامة التونسي ونقد المنضد أو (حلقة التاريخ الثقافي التونسي المفقودة) »، **مجلة حوليات تونسية**، العدد 29، (تونس: 1988م)، ص 191 _ 208.
- (18) هو مخطوط موجود في دار الكتب الوطنية بتونس تحت رقم 18618 يحتوي على 122 ورقة. وهو كتاب في مدح أحمد باي وإنجازاته، كما أنه يتضمن معلومات متنوعة حول الأوضاع العامة في تونس التي ميزت الفترة الممتدة ما بين منتصف القرن 18 حتى مطلع القرن 19م، كما خصص جزء منه للحديث عن التاريخ وغيرها.
- (19) فهمي جدعان، **أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث**، ط 3، دار الشروق، (القاهرة: 1988)، ص 123 _ 129.
- (20) نفسه.
- (21) محمد بيرم الخامس، **صفوة الاعتبار بمستودع الامصار والأقطار**، ج 01 و 02، تحقيق: علي بن الطاهر الشنوفي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، (تونس: 1999م)، ص 88 _ 91.

- (22) الصولي، علي، أسس التفكير لدى محمد بيرم الخامس من خلال كتابه: صفوة الإعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، رسالة دكتوراه دولة غير منشورة، مرحلة الثالثة، ج 01 و02، جامعة الزيتونة، (تونس: 1996م) ص 335_350.
- (23) نفسه، ص 200.
- (24) الشيباني بنبلغيث، « الفكر الإصلاحي عند الشيخ سالم بوحاجب من خلال تقارير تفقد المجالس العديلية إبان تطبيق قانون عهد الامان»، ورقة مقدمة الى ملتقى الشيخ المصلح سالم بوحاجب وإشكاليات العصر، 27 جانفي 2006م، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، (تونس: 2007م)، ص 23.
- (25) دراويل، جمال الدين، « الاتجاه المقاصدي لدى الشيخ سالم بوحاجب: الجذور والامتدادات"، الشيخ المصلح سالم بوحاجب « ورقة مقدمة الى ملتقى الشيخ المصلح سالم بوحاجب وإشكاليات العصر، 27 جانفي 2006م، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، (تونس: 2007م)، ص 52_53.
- (26) أرنولد قرين، العلماء التونسيون، ترجمة: حفناوي عايمرية وأسماء معلى، ط 1، المجمع التونسي بيت الحكمة - دار سحنون، (تونس: 1995م)، ص 159_160.
- (27) نفسه، ص 70_71، 156، 161.
- (28) عبد اللطيف الهرماسي، "العلماء والإصلاح (دراسة في سوسيولوجية النخبة العالمية وموقفها إزاء المسعى الإصلاحي في تونس)"، المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية، العدد 118، السنة 36، (تونس: 1999م)، ص 34.
- (29) منى أحمد أبو زيد، «تجديد الخطاب الحضاري في مصر الحديثة»، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر اتجاهات التجديد والإصلاح في الفكر الاسلامي الحديث، مكتبة الاسكندرية، 19_21 يناير 2009م، دار الكتاب المصري - دار الكتاب اللبناني، (القاهرة - بيروت: 2015م)، ص 667.
- (30) Yacoup Artin, La propoiété fonciere en Egypte, Imprimerie Nationale de Boulaq, (Caire, 1883), p 142
- (31) أحمد عزت عبد الكريم، مرجع سابق، ص 556.
- (32) عفاف لطفي السيد، (1989م)، « العلماء ودورهم في مصر مطلع القرن التاسع عشر»، مجلة الإجتهد، العدد 04، السنة الأولى، (بيروت: 1989م)، ص 236_237.
- (33) حفيظة عكرمي، المجلس الشرعي وموقفه من التنظيمات السياسية في تونس خلال القرن التاسع عشر، بحث لنيل شهادة الدراسات المعمقة، جامعة الزيتونة، (تونس: 1998م)، ص 81.
- (34) عبد اللطيف الهرماسي، 1999: مرجع سابق، ص 73.
- (35) حفيظة عكرمي، مرجع سابق، ص 54.
- (36) كمال عمران، « علماء الزيتونة ومواقف خير الدين الإصلاحية»، ورقة عمل مقدمة الى ندوة خير الدين التونسي، 4 ماي 2010م، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، (تونس: 2011م)، ص 34.
- (37) محمد فوزي المستغانمي، (2011م)، « المشايخ وموقفهم من المشاركة في المجالس المنبثقة عن عهد الأمان»، ورقة عمل مقدمة إلى الندوة خير الدين التونسي، 04 ماي 2010م، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، (تونس: 2011م)، ص 61.

(38) نفسه، ص 54.

(39) السنوسي، بن عثمان، مساهمات الظريف بحسن التعريف، تحقيق وتعليق: محمد الشاذلي النيفر، 03 أجزاء، ط 1، دار الغرب الإسلامي، (بيروت: 1994م)، ص 400.

(40) محمد فوزي المستغامي، مرجع سابق، ص 52_53.

(41) بالهادي، عبد المجيد، الوعي الاقتصادي لدى النخب التونسية من ستينيات القرن التاسع عشر إلى الاستقلال (1860_1956م)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة تونس، (تونس: 2009م)، ص 106.

(42) محمد بن خوجة، صفحات من تاريخ تونس، تقديم وتحقيق: حمادي الساحلي وآخرون، ط 1، دار الغرب الإسلامي، (بيروت: 1986م)، ص 340.

قائمة المراجع

1. أحمد أبو زيد، منى، «تجديد الخطاب الحضاري في مصر الحديثة»، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر اتجاهات التجديد والإصلاح في الفكر الاسلامي الحديث، مكتبة الاسكندرية، 19_21 يناير 2009م، دار الكتاب المصري _ دار الكتاب اللبناني (القاهرة _ بيروت: 2015م).

3. بالهادي، عبد المجيد، الوعي الاقتصادي لدى النخب التونسية من ستينيات القرن التاسع عشر إلى الاستقلال (1860_1956م)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة تونس (تونس: 2009_2010م).

4. بنبليث، الشيباني، (2007م)، «الفكر الإصلاحي عند الشيخ سالم بوحاجب من خلال تقارير تفقد المجالس العدلية إبان تطبيق قانون عهد الامان»، ورقة مقدمة الى ملتقى الشيخ المصلح بوحاجب وإشكاليات العصر، 27 جانفي 2006م، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، (تونس: 2007م).

5. بريم الخامس، محمد، صفوة الاعتبار بمستودع الامصار والأقطار، ج 01، تحقيق: علي بن الطاهر الشنوفي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، (تونس: 1999م).

6. جدعان، فهمي، (1988م)، أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث، ط 3، دار الشروق، (القاهرة: 1988).

7. جلبي أوليا، سياحتنامة مصر، ترجمة: محمد علي عوني وآخرون، تقديم ومراجعة: أحمد فؤاد متولي، دار الكتب المصرية، (القاهرة: 2003م).

8. حسن، محمد عبد الغني، حسن العطار، ط 2، دار المعارف، (القاهرة: بدون تاريخ).

9. بن خوجة، محمد، صفحات من تاريخ تونس، تقديم وتحقيق: حمادي الساحلي وآخرون، ط1، دار الغرب الإسلامي، (بيروت: 1986م).
10. دراويل، جمال الدين، «الاتجاه المقاصدي لدى الشيخ سالم بو حاجب: الجذور والامتدادات»، الشيخ المصلح سالم بو حاجب «ورقة مقدمة الى ملتقى الشيخ المصلح سالم بو حاجب وإشكاليات العصر، 27 جانفي 2006م، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، (تونس: 2015م).
11. الجويلي، العامل الديني وأثره في الحركة الاصلاحية بتونس من أحمد باي الى انتصاب الحماية، أطروحة دكتوراه، الجامعة التونسية، (تونس: 1985-1986م).
12. السنوسي بن عثمان، مسامرات الظريف بحسن التعريف، تحقيق وتعليق: محمد الشاذلي النيفر، 03 أجزاء، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، (بيروت: 1994م).
13. الصغير نور الدين، إشكالية الحداثة لدى النخبين التونسية والمصرية في القرن التاسع عشر، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الزيتونة، (تونس: 1992-1993م).
14. الصولي، علي، (1996م)، أسس التفكير لدى محمد بيرم الخامس من خلال كتابه: صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، رسالة دكتوراه دولة غير منشورة، مرحلة ثالثة، ج 01 و 02، جامعة الزيتونة، (تونس: 1996-1997م).
15. ابن عاشور محمد العزيز، جامع الزيتونة المعلم ورجاله، دار سراس، (تونس: 1991م).
16. عبد المعطي حسام محمد، شيخ الجامع الأزهر في العصر العثماني 1532 _ 1816، مكتبة الإسكندرية، (مصر: 2016م).
17. عكريمي، حفيظة، (1998م)، المجلس الشرعي وموقفه من التنظيمات السياسية في تونس خلال القرن التاسع عشر، بحث لنيل شهادة الدراسات المعمقة غير منشور، جامعة الزيتونة، (تونس: 1998م).
18. علي سعيد اسماعيل، دور الأزهر في السياسة المصرية، مصر: دار الهلال، (مصر: 1986م).
19. عمارة، محمد، رفاة رفاة الطهطاوي رائد التنوير في العصر الحديث، ط3، دار الشروق، (القاهرة: 2007م).

20. عمران، كمال، « علماء الزيتونة ومواقف خير الدين الاصلاحية »، ورقة عمل مقدمة الى ندوة خير الدين التونسي، 4 ماي 2010م، تونس: المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، (تونس: 2011م).
21. قرين، أرنولد، العلماء التونسيون، ترجمة: حفناوي عمايرية وأسماء معلى، ط 1، تونس: المجمع التونسي بيت الحكمة - دار سحنون، (تونس: 1995م).
22. عبد الكريم، أحمد عزت، تاريخ التعليم في مصر في عصر محمد علي، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، (القاهرة: 1938م).
23. لطفي السيد، عفاف، « العلماء ودورهم في مصر مطلع القرن التاسع عشر»، مجلة الإجتهد، العدد 04، السنة الأولى، (بيروت: 1989م).
24. المختار، كريم، « رأي في محمد سلامة التونسي ونقد المنضد أو (حلقة التاريخ الثقافي التونسي المفقودة)»، مجلة حوليات تونسية، العدد 29، (تونس: 1988م).
25. _____، « العقد المنضد في تاريخ الباشا احمد محمد سلامة التونسي (قسم منه: سفر محلة قابس)»، مجلة حوليات تونسية، العدد 29، (تونس: 1988م).
26. المستغامي، محمد فوزي، « المشايخ وموقفهم من المشاركة في المجالس المنبثقة عن عهد الأمان »، ورقة عمل مقدمة إلى الندوة خير الدين التونسي، 04 ماي 2010م، تونس: المجمع التونسي للعلوم والآداب في الفنون بيت الحكمة، (تونس: 2011م).
27. الهرماسي، عبد اللطيف، "العلماء والإصلاح (دراسة في سوسيولوجية النخبة العالمية وموقفها إزاء المسعى الإصلاحي في تونس)"، المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية، العدد 118، السنة 36، (تونس: 1999م).
28. Yacoup Artin, La propoiété fonciere en Egypte, Imprimerie Nationale de Boulaq,(Caire, 1883).